

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص ماجستير إدارة أعمال



عنوان البحث

تحليل تأثير المتغيرات التقنية والتنظيمية على تطور قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

وليد سعيد الزهراني

الرقم الجامعي/

242000681

إشراف الدكتور

المشرف الأول	المشرف الثاني
د. الفيصّل عبد الحميد محمد	د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات

3.....	المقدمة
4.....	مشكلة الدراسة
5.....	أهمية الدراسة
7.....	الإطار النظري
9.....	تساؤلات الدراسة
10.....	فروض الدراسة
11.....	الدراسات السابقة
15.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
17.....	المنهجية وطرق البحث
18.....	أدوات الدراسة
19.....	حدود الدراسة
22.....	المراجع

المقدمة

في السنوات الأخيرة، شهدت صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية نموًا وتحولًا كبيرًا، وذلك بفضل التطورات التكنولوجية والتحسينات التشريعية. تلعب الاتصالات، باعتبارها واحدة من أكثر الصناعات ديناميكية في البلاد، دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز تقديم الخدمات العامة، وتطوير الترابط العالمي. تسعى الجهود الاستراتيجية للحكومة، ولا سيما تلك الموضحة في إطار رؤية 2030، إلى ترسيخ المملكة العربية السعودية كقائد إقليمي في التحول الرقمي. ومع ذلك، يتطلب هذا الطموح فهمًا شاملاً للعناصر التي تدفع تنمية واستدامة صناعة الاتصالات.

يتأثر قطاع الاتصالات بتفاعل معقد بين العوامل التكنولوجية والتنظيمية، حيث يساهم كل منها في نموه ومشاكله. وعلى الصعيد التكنولوجي، تعمل التحسينات في التقنيات مثل الجيل الخامس، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية على تغيير طريقة تقديم خدمات الاتصالات. لا تعمل هذه التطورات على زيادة سعة الشبكة وسرعتها فحسب، بل تسمح أيضًا بتقديم خدمات ونماذج أعمال جديدة. على سبيل المثال، فإن إدخال شبكات الجيل الخامس لديه القدرة على تحويل قطاعات مثل الرعاية الصحية والتصنيع والنقل من خلال توفير زمن انتقال منخفض للغاية، ونطاق ترددي أكبر، واتصال أكبر (Alsaqer, 2024).

وفي الوقت نفسه، خضعت البيئة التنظيمية في المملكة العربية السعودية لتغييرات كبيرة تهدف إلى زيادة المنافسة، وتعزيز جودة الخدمة، وحماية المستهلكين. وقد طورت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية عددًا من المبادرات لزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتسريع عمليات الترخيص، وتحسين الشفافية. وعلاوة على ذلك، كان تركيز الحكومة على البنية التحتية الرقمية والتفاني في الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمرًا بالغ الأهمية لنمو القطاع. كما تعالج التدابير التنظيمية قضايا الأمن السيبراني، وخصوصية البيانات، والاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيات النامية، وكلها حيوية للحفاظ على سلامة خدمات الاتصالات والثقة فيها (Khunin, 2024).

وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك عقبات في دمج التكنولوجيا المتطورة في البنية التحتية القائمة، وضمان الوصول العادل إلى الخدمات، وإدارة العواقب الاجتماعية والاقتصادية لهذه التغييرات. يجب أن تستمر البيئة التنظيمية في التكيف استجابة للتغيرات التكنولوجية السريعة، مع حماية مصالح المستهلكين في نفس الوقت ودعم

النمو الطويل الأجل في الصناعة. وبينما تسعى المملكة إلى استخدام الاتصالات كحجر أساس لأهداف رؤيتها 2030، فإن فهم التفاعل الديناميكي بين العناصر التكنولوجية والتنظيمية أمر بالغ الأهمية لصياغة مستقبل الصناعة.

الغرض من هذا البحث هو التحقيق في تأثير العوامل التكنولوجية والتنظيمية على نمو صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية. من خلال فحص كيفية تفاعل هذه العناصر وتأثيرها على تطوير القطاع وابتكاره وقدرته التنافسية بشكل عام، تأمل الدراسة في تقديم رؤى حول كيفية قيام المملكة العربية السعودية بتحسين البنية التحتية للاتصالات لخدمة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأكبر للبلاد. سيضيف هذا التقرير إلى المناقشة الحالية حول كيفية تطوير صناعة اتصالات قوية ومرنة وقادرة على المنافسة دوليًا في المملكة (Bardesi, 2024).

مشكلة الدراسة

تتغير أعمال الاتصالات في المملكة العربية السعودية بسرعة بسبب الاختراقات التكنولوجية والأطر التنظيمية المتنامية. وفي حين تم إحراز تقدم كبير في تحسين البنية التحتية وتوسيع عروض الخدمة، فإن دمج التقنيات المستقبلية مثل الجيل الخامس وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية لا يزال مهمة صعبة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتغير الإطار التنظيمي باستمرار لتلبية احتياجات الابتكار التكنولوجي والقدرة التنافسية في السوق وحماية المستهلك.

ومع ذلك، لم تكن هناك سوى دراسة قليلة حول التأثير المشترك للعوامل التكنولوجية والتنظيمية على نمو صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية. وعلى وجه التحديد، من غير المعروف مدى ملائمة اللوائح التنظيمية مع القدرات التكنولوجية اللازمة لضمان التنمية طويلة الأجل والميزة التنافسية في هذه الصناعة. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن التطورات التقنية حاسمة لنمو القطاع، فإن تأثير اللوائح - مثل الترخيص والأمن السيبراني وقواعد المنافسة وحماية المستهلك - على التنفيذ الفعال واستيعاب هذه التقنيات يستحق تحقيقًا إضافيًا.

ونتيجة لذلك، فإن سؤال البحث هو: كيف تؤثر الاختراقات التكنولوجية والأطر التنظيمية على نمو وتنافسية واستدامة قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية؟

تهدف هذه المشكلة إلى دراسة العلاقة بين التقدم التكنولوجي والإصلاحات التنظيمية، وتحديد الفرص والتحديات في إيجاد التوازن الذي يدعم أهداف رؤية المملكة 2030، ويشجع الابتكار، ويضمن بنية تحتية مرنة للاتصالات.

أهمية الدراسة

إن البحث في تأثير العوامل التكنولوجية والتنظيمية على نمو صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية له أهمية علمية وعملية كبيرة. ونظراً للتحويل السريع الذي يحدث في هذا القطاع وأهميته الحاسمة في النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل للبلاد، فإن هذه الدراسة ستوفر رؤى مهمة حول الآليات التي تحرك هذا التغيير. ومن خلال التحقيق في العلاقة بين التقنيات الجديدة والبيئة التنظيمية، سيلقي البحث الضوء على الكيفية التي قد تحقق بها المملكة العربية السعودية أهداف رؤيتها 2030 وتعزز مكانتها كقائدة إقليمية في التحول الرقمي.

الأهمية العلمية للدراسة:

- من وجهة نظر علمية، تقدم هذه الورقة فحصاً شاملاً للرباط المعقد بين التقدم التكنولوجي والأطر التنظيمية في قطاع الاتصالات. وفي حين كُتب الكثير عن تأثيرات المكونات الفردية، لم يكن هناك سوى القليل من الدراسة حول تأثيرها المشترك في المملكة العربية السعودية.
- ستساهم هذه الدراسة في الأدبيات الأكاديمية حول الاتصالات من خلال سد الفجوة في فهم كيفية تأثير القضايا التكنولوجية والتنظيمية على نمو الصناعة. وسوف توفر إطاراً نظرياً قوياً لكيفية تفاعل هذه المكونات في سياق دولة صاعدة بسرعة مثل المملكة العربية السعودية.
- قد تساعد الدراسة في إنشاء أطر لفهم أفضل للمشاكل والإمكانيات في قطاع الاتصالات بسبب التطورات التقنية والتنظيمية. قد يكون هذا مفيداً للبحوث المستقبلية في قضايا مماثلة في دول أخرى ذات اقتصادات متنامية.

- يبحث هذا البحث في العلاقة بين التدابير التنظيمية والاختراقات التقنية، ويوفر رؤى نظرية حول كيفية تكاملها أو تعارضها. قد يساعد هذا في تحسين الأفكار الحالية حول الابتكار والمنافسة وتنظيم السوق.
- تقيم الدراسة آثار الأطر التنظيمية على نشر التكنولوجيا الجديدة واستيعابها، وتوفر فحصاً علمياً لفعالية السياسة في تعزيز تنمية القطاع. وهذا من شأنه أن يمكن الباحثين من فهم أفضل للعواقب الطويلة الأجل للإجراءات التنظيمية على ديناميكيات السوق والتقدم التكنولوجي.

الأهمية العملية للدراسة:

على المستوى العملي، تعتبر استنتاجات الدراسة بالغة الأهمية لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشرعين وشركات الاتصالات والمستثمرين ومطوري التكنولوجيا. تشمل الآثار العملية للبحث ما يلي:

- يوفر البحث معلومات مفيدة حول كيفية تأثير السياسات التنظيمية على الابتكار التكنولوجي وتطوير الصناعة. قد يستخدم صناع السياسات هذه الرؤى لإنشاء سياسات أكثر فعالية تعزز المنافسة وتطور الابتكار وتحمي المستهلكين. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص مع استعداد المملكة العربية السعودية لدمج التقنيات الحديثة بشكل متزايد مثل الجيل الخامس وإنترنت الأشياء في بنيتها التحتية الوطنية.
- تحسين عملية اتخاذ القرار لمقدمي خدمات الاتصالات: قد تساعد هذه الدراسة شركات الاتصالات في المملكة العربية السعودية على فهم أفضل لكيفية تأثير اللوائح على إدخال التكنولوجيا الجديدة. وهذا من شأنه أن يساعد على مواءمة استراتيجيتهم بشكل أفضل مع الأطر التنظيمية الوطنية والتنبؤ بتعديلات السياسات المستقبلية، وخفض المخاطر المرتبطة بالاستثمار في تطوير التكنولوجيا.
- يقدم التقرير رؤى لتحسين الاستثمارات في البنية التحتية للاتصالات، مما يسمح للمستثمرين وأصحاب المصلحة في الصناعة باتخاذ خيارات مدروسة. إن فهم البيئة التنظيمية وتأثيرها على تبني التكنولوجيا يمكن أن يساعد في تحديد فرص النمو والحد من المخاطر المرتبطة بمشاريع البنية التحتية طويلة الأجل.

- دعم رؤية 2030. تدعم الدراسة بشكل مباشر رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تعطي الأولوية للتحول الرقمي والتنوع الاقتصادي والابتكار التكنولوجي. إن فهم الدراسة لكيفية تأثير التدابير التنظيمية والتقدم التكنولوجي على قطاع الاتصالات سيساعد في تشكيل اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وتنافسية في المملكة، ودعم أهداف أوسع مثل تعزيز الابتكار، وخلق فرص العمل، وتحسين نوعية الحياة.
- تحسين خدمات المستهلك وإمكانية الوصول: قد تؤدي هذه النتائج إلى تحسينات في خدمات المستهلك. من خلال تحديد السياسات التشريعية التي تعزز بشكل أفضل تطوير تكنولوجيا الاتصالات المتطورة، قد تساعد الدراسة في تحسين جودة الخدمة وإمكانية الوصول إليها وبأسعار معقولة للعملاء السعوديين (Bardesi, 2024)

الإطار النظري

الإطار النظري للتحقيق في تأثير العوامل التكنولوجية والتنظيمية على نمو قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية يجمع بين العديد من الأفكار الأساسية من تخصصات الابتكار والتنظيم وإدارة الاتصالات. سيوجه هذا الإطار الدراسة من خلال إعطاء معرفة منهجية حول كيفية تفاعل التحسينات التكنولوجية والأطر التنظيمية وتأثيرها على تطور صناعة الاتصالات:

- نظرية انتشار الابتكار لإيفرت روجرز: نظرية انتشار الابتكار ضرورية لفهم كيفية تبني التقنيات الجديدة، مثل الجيل الخامس وإنترنت الأشياء (IoT)، وانتشارها عبر صناعة الاتصالات. وفقًا لروجرز (2003)، فإن قبول الابتكارات يتبع نمطاً يمكن التنبؤ به، حيث يتبنى بعض الأشخاص أو المنظمات في وقت مبكر ويتبعها آخرون لاحقاً. تسلط الفكرة الضوء على مراحل متعددة من الانتشار، بما في ذلك اتخاذ القرار والتنفيذ التكنولوجي والاستخدام السائد النهائي. ستدرس هذه النظرية تكامل التقنيات الجديدة في صناعة الاتصالات السعودية، بالإضافة إلى تأثير التدابير التنظيمية على معدلات التبني والنجاح. كما سيتمكن ذلك من تقييم معوقات التبني، مثل القيود البنيوية أو القيود التنظيمية، وكذلك كيف قد تؤثر هذه المتغيرات على نمو الصناعة (Sahin, 2016)

- نموذج القبول التكنولوجي (TAM) : أنشأ ديفيس (1989) نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) ، والذي يستخدم بشكل متكرر لفحص كيفية قبول المستهلكين واستخدامهم للتكنولوجيا. وهذا يعني أن سهولة الاستخدام المتصورة والفائدة المتصورة هي عناصر مهمة في تحديد كيفية تبني الأشخاص والمؤسسات للتكنولوجيا الجديدة. قد يساعد النموذج في فهم كيفية نظر شركات الاتصالات السعودية إلى فائدة وسهولة استخدام التقنيات الناشئة، مثل شبكات الجيل الخامس والخدمات المستندة إلى السحابة، وكيف تؤثر القواعد التنظيمية على هذه التصورات. يسمح فهم هذه المنظورات للبحث بتحليل كيفية تأثير القضايا الفنية والتنظيمية على النشر الفعال واستيعاب التقنيات الجديدة في صناعة الاتصالات (Marikyan, 2023)
- نظريات التنظيم وهيكل السوق: نظرية المصلحة العامة ونظرية الاستحواذ، نظريتان تنظيميتان وهيكل سوقي، تلقيان الضوء على كيفية تأثير قواعد الحكومة على صناعة الاتصالات. وفقًا لنظرية المصلحة العامة، تهدف اللوائح إلى تعزيز العدالة والمنافسة وحماية المستهلك. تسعى اللوائح في صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الإبداع وزيادة المنافسة بين مقدمي الخدمات وتوفير الوصول العادل إلى الخدمات. تقترح نظرية الاستحواذ أن المنظمات التنظيمية قد "تستولي" عليها القطاعات التي تشرف عليها، مما يؤدي إلى سياسات تفضل الجهات الفاعلة في الصناعة على الجمهور. سيساعد هذا النهج في تحديد ما إذا كانت قواعد الاتصالات في المملكة العربية السعودية تخدم المصلحة العامة بنجاح أو ما إذا كانت إجراءات تنظيمية معينة تفضل بشكل غير عادل الشركات القائمة. ستدرس هذه النظريات الإطار التنظيمي للمملكة العربية السعودية وتأثيره على نمو قطاع الاتصالات. وستحلل على وجه التحديد كيف تعزز البيئة التنظيمية الحالية الإبداع والمنافسة وجودة الخدمة، مع مراعاة خطر الاستيلاء التنظيمي من قبل الجهات الفاعلة القوية في الصناعة (Vijayagopal, 2024)
- النظرية المؤسسية: أسس ديماجيو وباول (1983) النظرية المؤسسية، التي تحقق في كيفية التزام المنظمات بالقوانين والاتفاقيات وهيكل السياق المؤسسي الذي تعمل فيه. تسلط النظرية الضوء على دور الأطر التنظيمية والأعراف الاجتماعية وضغوط السوق في تشكيل السلوك التنظيمي. تساعد النظرية المؤسسية في فهم كيفية تكيف شركات الاتصالات السعودية مع التحسينات الفنية والتغييرات التنظيمية. سيتمكن هذا

النهج البحث من النظر في كيفية امتثال شركات الاتصالات للمتطلبات التنظيمية (مثل قواعد الترخيص

والأمن السيبراني) وكيف تؤثر هذه القيود على خيارات التكنولوجيا وعروض الخدمات (Bruton, 2010)

• وجهات النظر القائمة على الموارد (RBV): تركز وجهة النظر القائمة على الموارد (RBV) للشركة على أهمية

موارد الشركة ومهاراتها في ترسيخ ميزة تنافسية. وهذا يعني أن الشركات قد تكتسب ميزة تنافسية مستدامة

من خلال الحصول على واستخدام موارد ثمينة وغير شائعة وفريدة وغير قابلة للاستبدال Barney, 1991.

ستقيم وجهة النظر القائمة على الموارد كيف تستخدم شركات الاتصالات السعودية التكنولوجيا، بما في ذلك

البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس ومراكز البيانات وحلول البرمجيات، لتلبية القدرة التنافسية في السوق

والاحتياجات التنظيمية. ستوضح النظرية كيف أن الاختراقات التكنولوجية والقدرة على الامتثال للمتطلبات

التنظيمية تسمح للشركات بالحصول على ميزة تنافسية في صناعة الاتصالات المتغيرة باستمرار (Madhani,

2009)

إن الجمع بين هذه النظريات سيوفر طريقة كاملة لدراسة تفاعل التطورات التكنولوجية والمتغيرات التنظيمية في

صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية. إن الجمع بين نظرية انتشار الابتكار ونظرية إدارة التغيير ونظرية

القيمة التنظيمية سيلقي الضوء على كيفية تبني شركات الاتصالات للتكنولوجيا واستخدامها، في حين ستساعد

نظريات التنظيم وهيكल السوق والنظرية المؤسسية في تحديد وظيفة القوانين في التأثير على ديناميكيات الصناعة.

أخيرًا، سيوفر إطار التحول الرقمي منظورًا يمكن من خلاله تقييم الآثار الأوسع للتكنولوجيا والتطورات التنظيمية

للتوجه الاستراتيجي الشامل لشركات الاتصالات السعودية.

تساؤلات الدراسة

السؤال البحثي الرئيسي

• كيف تؤثر التطورات التكنولوجية والأطر التنظيمية على نمو وتنافسية واستدامة صناعة الاتصالات

السعودية.

أسئلة البحث الفرعية:

- كيف تؤثر التقنيات القادمة مثل G5 وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي على مستقبل قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية؟
- كيف تؤثر القواعد التنظيمية (مثل الترخيص والأمن السيبراني وحماية المستهلك ولوائح المنافسة) على تبني وتنفيذ التقنيات الجديدة في صناعة الاتصالات السعودية؟
- إلى أي مدى تعزز الأطر التنظيمية الحالية في المملكة العربية السعودية أو تعيق تطوير شركات الاتصالات وقدرتها التنافسية؟
- كيف ترى شركات الاتصالات السعودية العلاقة بين الامتثال التنظيمي والابتكار التقني في تطوير استراتيجيات أعمالها؟
- ما هي المشاكل الأساسية التي تواجهها شركات الاتصالات في المملكة العربية السعودية عند دمج التكنولوجيا الجديدة مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية؟
- كيف تؤثر التحسينات التكنولوجية والتغيرات التنظيمية على التحول الرقمي الكامل لصناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية؟
- ما الدور الذي تلعبه سياسات الحكومة في تعزيز الابتكار والمنافسة في قطاع الاتصالات السعودي؟
- كيف يمكن تغيير الإطار التنظيمي في المملكة العربية السعودية لدعم التوسع المستمر في صناعة الاتصالات بشكل أفضل، خاصة في ضوء التقدم التكنولوجي العالمي؟

فروض الدراسة

تم وضع فرضيات هذه الدراسة استجابةً للسؤال البحثي الأساسي والأسئلة الفرعية، بهدف اختبار العلاقة بين التطورات التكنولوجية والأطر التنظيمية ونمو صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الرئيسية:

- تؤثر التطورات التقنية والأطر التنظيمية بشكل كبير على تطوير وتنافسية واستدامة صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

- تؤثر الاختراقات التقنية الناشئة (على سبيل المثال، G5، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي) بشكل إيجابي على صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية.
- القواعد التنظيمية مثل الترخيص والأمن السيبراني وحماية المستهلك لها تأثير كبير على قبول وتنفيذ التقنيات الجديدة في صناعة الاتصالات السعودية.
- تعزز الأطر التنظيمية الحالية في المملكة العربية السعودية المنافسة العادلة والابتكار، مما يؤثر بشكل إيجابي على القدرة التنافسية لشركات الاتصالات
- تعطي شركات الاتصالات في المملكة العربية السعودية الأولوية للامتثال التنظيمي أثناء تطوير خطط الابتكار التقني
- قد تعيق القيود التنظيمية قدرة شركات الاتصالات على دمج التكنولوجيا المبتكرة، مما يؤدي إلى إبطاء نموها.
- تعمل التحسينات التكنولوجية والإصلاحات التنظيمية على دفع التحول الرقمي في صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية.
- تعمل السياسات الحكومية في المملكة العربية السعودية على تعزيز الابتكار والمنافسة في قطاع الاتصالات.
- قد يؤدي تحسين الإطار التنظيمي في المملكة العربية السعودية إلى تعزيز تبني ودمج التقنيات المبتكرة، مما يؤدي إلى زيادة التنمية في صناعة الاتصالات.

الدراسات السابقة

تلعب الاتصالات السلكية واللاسلكية دوراً هاماً في نمو أي اقتصاد. ويقدم هذا البحث نهجاً شاملاً، بما في ذلك المبيعات والأداء المالي وسعادة العملاء وجودة الخدمة. ويقترح هنا تحليلاً مقارناً لمزودي خدمات الاتصالات الثلاثة الرئيسيين.

ويُظهر الأداء المالي لمزودي الخدمات أن شركة الاتصالات السعودية هي الأفضل، على الرغم من أن شركة زين لديها الآن أعلى مبيعات صافية. وبشكل عام، فإن رضا المستهلك أقل بكثير في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تصورات المستهلكين لجودة الخدمة أقل من المتوقع في جميع جوانب SERVQUAL. ومع ذلك، تُظهر النتائج أنه لا يوجد تباين كبير في رضا المستهلك عن مزودي الخدمات الخاصة بهم، ولا يوجد فرق كبير في مجالات جودة الخدمة بين مختلف المزودين. وهذا يمثل صعوبة وفرصة لهذه الصناعة. ومن شأن زيادة جودة الخدمة أن تؤدي إلى زيادة رضا العملاء، مما يؤدي بدوره إلى زيادة المبيعات والربحية (Anis Ali, 2017).

تناول بحث (Al-Alawi, 2019) مراجعة ممارسات هيئة تنظيم الاتصالات في مملكة البحرين. أصبحت البحرين واحدة من أكبر اقتصادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة مجلس التعاون الخليجي، حيث احتلت المرتبة الثلاثين على مستوى العالم، بعد إدراكها لأهمية الاتصالات. دفع هذا التصنيف الباحثين إلى التركيز على تحليلهم لهيئة تنظيم الاتصالات في البحرين. والغرض من هذه الدراسة هو دراسة وتحديد العناصر التي أثرت على إطار عمل هيئة تنظيم الاتصالات في المملكة، فضلاً عن استكشاف تطور ومشاكل هيئة تنظيم الاتصالات في البحرين، وكيفية تحقيق أفضل أداء للسوق. كما بحث البحث في تأثير جوانب معينة في تنظيم الاتصالات. وأجريت مقابلات واستطلاعات مع هيئة تنظيم الاتصالات والمشغلين الرئيسيين في البحرين. ووفقاً للبحث، فإن العناصر المهمة التي تؤثر على نظام تنظيم الاتصالات في البحرين تشمل الترخيص والربط والتحكم في الأسعار وسياسة المنافسة والوصول الشامل.

استناداً إلى البحوث العالمية، تشير هذه الدراسة إلى أن تحرير الاتصالات يعزز الكفاءة المحسنة، مما يساهم في توسع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويستند تقييم مزايا التحرير على أداء القطاع إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية: (أ) المنافسة في شبكات الهاتف الثابت والمحمول، (ب) الانفتاح على الملكية الأجنبية، و(ج) التنظيم المؤيد للمنافسة. وعلى الرغم من التقدم الأخير، تظل أسواق الاتصالات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل انفتاحاً على المنافسة من أي مكان آخر في العالم النامي: فالمنافسة معوقة، والمشاركة الخاصة نادرة، والملكية الأجنبية مقيدة بشدة، في حين لا تدعم الأنظمة التنظيمية المنافسة العادلة (Varoudakis, 2014).

تتناول دراسة (Alhamad, 2024) تأثير رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على قطاع الطاقة، وخاصة في منطقة حائل، من خلال التحقيق في دور الأساليب التقنية والاقتصادية في تعزيز تنمية الطاقة المستدامة. ويهدف البحث إلى

تحديد العناصر الحاسمة التي تدعم تنفيذ رؤية 2030 مع تقييم الوضع الحالي للطاقة في المملكة العربية السعودية. من خلال التعمق في الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية لرؤية 2030، يهدف البحث إلى تحديد المكونات الحاسمة المطلوبة من المملكة العربية السعودية لإنشاء أنظمة ومبادرات تتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي، وضمان القدرة التنافسية والتقدم العالمي. يستخدم البحث أسلوبًا وصفيًا تحليليًا للكشف عن كيفية تفاعل الأنشطة الاقتصادية والاختراقات التكنولوجية لتشكيل قطاع طاقة مستدام وتنافسي، من خلال إجراء مقابلات مع 60 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل. تؤكد النتائج على أهمية التطورات التكنولوجية، مثل التقدم في الإجراءات الإدارية، وإدارة الموارد البشرية، والأطر التنظيمية، والبنية التحتية التقنية لكفاءة الطاقة وتقنيات الطاقة المتجددة. علاوة على ذلك، يقيم البحث العوامل الاقتصادية مثل تغييرات سوق العمل، ومبادرات تنمية المهارات، والمساعدة لشركات الطاقة المتنامية. وتسلط النتائج الضوء على التأثير الإيجابي للتدخلات الفنية والاقتصادية على قطاع الطاقة في منطقة حائل، بما في ذلك التحسينات الكبيرة في كفاءة إدارة مشاريع الطاقة وتشكيل جو مناسب لممارسات الطاقة المستدامة. وخلص البحث إلى أن دمج التدابير الفنية والاقتصادية أدى إلى مكاسب كبيرة في صناعة الطاقة، حيث تراوحت القيم المتوسطة من 68٪ إلى 84٪. وتسلط هذه النتائج الضوء على الأهمية الحاسمة لرؤية 2030 في تعزيز تنمية الطاقة المستدامة، فضلاً عن الحاجة إلى الجمع بين الأساليب الاقتصادية والفنية لتحقيق استدامة الطاقة والميزة التنافسية. تساعد هذه الدراسة على فهم كيف تعمل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على دفع النمو في قطاع الطاقة، مع التأكيد على الحاجة إلى الجمع بين الأساليب الاقتصادية والفنية لبناء بيئة طاقة مستدامة. النتائج مفيدة لصناع السياسات وأصحاب المصلحة في قطاع الطاقة، وتؤكد على الحاجة إلى تنسيق الجهود للاستفادة من الاختراقات الاقتصادية والفنية لدعم تنمية الطاقة المستدامة. من خلال إظهار التأثير الثوري لرؤية 2030 على قطاع الطاقة في منطقة حائل، تؤكد هذه الدراسة على تفرد وأهمية البحث في تعزيز أهداف تطوير الطاقة المستدامة في المملكة العربية السعودية.

تبحث هذه الورقة في التأثيرات على المدى القصير والطويل للطاقة المتجددة وغير المتجددة، والتقدم التكنولوجي، والسكان، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتصدير الطاقة، وسعر الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية كواحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط وأغنى دول العالم وكدولة رائدة في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، بين عامي 1990 و 2022، باستخدام نهج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) و VECT. في

المرحلة الأولى، يتم استخدام اختبارات ADF و DF-GSL لتحديد ترتيب تكامل المتغيرات. في المرحلة الثانية، يتم استخدام اختبار Bounds واختبار Wald لتأكيد وجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل وارتباطات طويلة الأجل بين المتغيرات. في المرحلة الثالثة، استخدمنا تقنية ARDL لتقدير التأثير الطويل الأجل لكل متغير على النمو الاقتصادي السعودي. أخيراً، تم استخدام نهج VECM لتحديد اتجاه السببية من متغير إلى آخر. ويبدو أن جميع المتغيرات ثابتة في الفارق الأول، مع التكامل المشترك الطويل الأجل والارتباطات بين المتغيرات. وتكشف نتائج حساب ARDL أن الطاقة غير المتجددة، والطاقة المتجددة، والسكان، والاستثمار الأجنبي المباشر، وصادرات الطاقة، وأسعار الطاقة، كلها لها تأثير مفيد على التنمية الاقتصادية السعودية. في حين أن الابتكار التقني وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لهما تأثير ضار على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وبسبب التداعيات، يبدو أن هاتين النتيجتين مهمتان ومفيدتان. ونتيجة لذلك، قد تضرر بسمعتها الدولية ويثبط الاستثمار الأجنبي، ويوقف مبادرات التنوع الاقتصادي ويفاقم التفاوت في الدخل. ومع ذلك، فإن نهج VECM ينتج أربعة روابط سببية ثنائية الاتجاه بين التنمية الاقتصادية والطاقة غير المتجددة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وصادرات الطاقة، وأسعار الطاقة. ونتائج هذه الدراسة لها عواقب سياسية كبيرة على المملكة العربية السعودية. أولاً، يجب على الحكومة السعودية أن تستمر في الاستثمار في صناعة الطاقة. ثانياً، لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب على الحكومة السعودية أن تستمر في خفض البيروقراطية، وتبسيط القوانين، وخلق جو ملائم للأعمال التجارية. إن هذه الطريقة قد تسهل نقل التكنولوجيا والخبرة. ثالثاً، ينبغي للحكومة أن تراقب وتدير تكاليف الطاقة، لأنها تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي. وينبغي للحكومة أن تستثمر في الابتكار التقني لأنه يمكن أن يساعد في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتعزيز كفاءة الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في رأس المال البشري أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح الاقتصادي على المدى الطويل. والسياسات التي تعزز الصحة والتعليم والرفاهية العامة للشعب قد تؤدي إلى قوة عاملة أكثر إنتاجية وإبداعاً. ومع ذلك، وفقاً للورقة، فإن التحسينات التقنية لها تأثير ضار على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وقد يكون هذا بسبب مجموعة متنوعة من الظروف، بما في ذلك نقص الموظفين المدربين لنشر التكنولوجيا الجديدة أو عدم التوافق بين مهارات العمل والمتطلبات الاقتصادية. وكعلاج، ينبغي للحكومة السعودية أن تستثمر في التعليم والتدريب للمساعدة في حل هذه الصعوبات من خلال بناء قوة عاملة قادرة على التكيف مع المتطلبات الاقتصادية المتغيرة واستخدام التكنولوجيا الجديدة بكفاءة. وينبغي أيضاً إنشاء المتنزهات العلمية والتكنولوجية لتشجيع الابتكار والتعاون بين الصناعة والمؤسسات. ومن خلال تنفيذ هذه الإجراءات، قد تساعد الحكومة السعودية في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً

وقائماً على المعرفة، مما يجعله أقل اعتماداً على صادرات النفط والغاز وأكثر قوة في مواجهة الصدمات الاقتصادية (Derouez, 2024).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند الأسس النظرية لهذه الدراسة إلى عدد من الأفكار الأساسية التي تصف كيف تتفاعل التطورات التكنولوجية والأطر التنظيمية للتأثير على نمو وتنافسية صناعة الاتصالات. تقدم هذه النظريات عدسة منظمة لفهم تأثير التكنولوجيا والعوامل التنظيمية على سوق الاتصالات السعودية. الأسس النظرية التالية ضرورية للدراسة:

- **نظرية انتشار الابتكار لإيفرت روجرز:** نظرية انتشار الابتكار ضرورية لفهم كيفية قبول وانتشار التقنيات الجديدة مثل G 5 وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي في صناعة الاتصالات. يزعم روجرز (2003) أن تبني الابتكارات هي عملية يمكن التنبؤ بها وتتضمن مراحل مثل المعلومات والإقناع والاختيار والتنفيذ والتأكيد. وفقاً لهذه الفكرة، فإن عناصر مثل الميزة النسبية والتوافق والتعقيد وقابلية التجربة والملاحظة لها جميعاً تأثير على نجاح الابتكارات التقنية. تحلل هذه النظرية كيف انتشرت الاختراقات التكنولوجية في جميع أنحاء شركات الاتصالات السعودية. سيتناول البحث كيفية نظر شركات الاتصالات إلى هذه التقنيات، وما إذا كانت مستعدة لاحتضانها، وما هي العقبات التي تواجهها طوال عملية التبني. علاوة على ذلك، سيقوم وظيفته التدابير التنظيمية في مساعدة أو إعاقة عملية الانتشار.

- **اقترح ديفيس (1989) نموذج قبول التكنولوجيا (TAM):** وفقاً لنموذج قبول التكنولوجيا (TAM)، فإن سهولة الاستخدام المتصورة والفائدة المتصورة هي عوامل مهمة تؤثر على تبني التكنولوجيا الجديدة والاستفادة منها. يشير هذا المفهوم إلى أن الأشخاص أو الشركات أكثر عرضة لقبول التكنولوجيا الجديدة إذا شعروا أنها ستزيد من أداؤهم وسهولة الاستخدام. ستستخدم الدراسة نموذج قبول التكنولوجيا لتقييم كيفية تصور شركات الاتصالات السعودية لتبني التقنيات الجديدة التي تقدمها الهيئات التنظيمية، مثل G 5 والخدمات السحابية وإنترنت الأشياء. سيبحث البحث ما إذا كانت الأطر التنظيمية تعمل على تحسين أو تقليل الفائدة المتصورة وبساطة استخدام هذه التقنيات، وبالتالي التأثير على قبولها ودمجها في الصناعة.

- **وجهة النظر القائمة على الموارد:** تسلط وجهة النظر القائمة على الموارد الضوء على أن الميزة التنافسية للشركة تنبع من مواردها وكفاءاتها المتميزة، والتي تعد ثمينة ونادرة ولا تُضاهى ولا يمكن استبدالها. وفي مجال الاتصالات، قد تشمل هذه الموارد البنية الأساسية المتطورة للشبكة والمهارات الفنية والتكنولوجيا الملكية. ستقوم وجهة النظر القائمة على الموارد بتقييم كيفية استخدام شركات الاتصالات السعودية للاختراقات التكنولوجية مثل البنية الأساسية لشبكة الجيل الخامس والخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي للحصول على ميزة تنافسية. كما ستنظر في كيفية تأثير البيئة التنظيمية على توافر واستخدام هذه الموارد الحيوية.
- **النظرية المؤسسية:** تدرس النظرية المؤسسية كيفية تكيف الشركات مع بيئتها المؤسسية، والتي تشمل المعايير والقوانين والممارسات التنظيمية. وتؤكد هذه الفكرة على أن الضغوط الخارجية، مثل قواعد الحكومة ومعايير الصناعة والتوقعات الثقافية، تغير سلوك المنظمة وعملياتها. ستبحث الدراسة كيف تعمل شركات الاتصالات السعودية على تغيير عملياتها واستراتيجيتها استجابة للمطالب التنظيمية. وسيتناول البحث كيفية امتثال شركات الاتصالات للقواعد السعودية (مثل سياسات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات) وكيف تؤثر هذه الأطر التنظيمية على استراتيجياتها التكنولوجية وخياراتها التجارية.
- **نظرية المصلحة العامة في التنظيم:** وفقًا لنظرية المصلحة العامة، تُفرض القواعد للحفاظ على الرفاهية العامة مع ضمان عدالة الصناعة وكفاءتها وقدرتها التنافسية. ووفقًا لهذه الفرضية، تسعى الهيئات التنظيمية في صناعة الاتصالات إلى ضمان تنفيذ التحسينات التكنولوجية، مثل شبكات الجيل الخامس، بطرق تفيد الجمهور وتعزز المنافسة وتحمي المستهلكين. سيتم استخدام نظرية المصلحة العامة لتقييم تأثير السياسات التنظيمية السعودية في تعزيز المنافسة العادلة وضمان الوصول الشامل إلى خدمات الاتصالات وتشجيع استخدام التكنولوجيا المبتكرة. سيحدد البحث ما إذا كان الإطار التنظيمي الحالي يوازن بشكل فعال بين المصلحة العامة والأهداف الاقتصادية لشركات الاتصالات.

المنهجية وطرق البحث

يهدف نهج هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير العوامل التكنولوجية والتنظيمية على نمو صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية. ونظراً لطبيعة البحث المتعددة الأبعاد، سيتم استخدام نهج الأساليب المختلطة لإعطاء نتائج نوعية وكمية. تمكن هذه الطريقة من فهم أكثر شمولاً للتفاعل بين التقدم التكنولوجي والأطر التنظيمية والنمو الصناعي.

نهج البحث

- ستستخدم الدراسة استراتيجية بحث استكشافية ووصفية لفهم طبيعة التقدم التكنولوجي والسياسات التنظيمية في صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية بشكل أفضل. ستبحث الدراسة في كيفية تأثير هذه المتغيرات على نمو القطاع وقدرته التنافسية. والهدف من الدراسة هو تقديم فحص شامل للقضية من خلال الجمع بين البيانات النوعية والكمية.
- البحث الاستكشافي: ستساعد هذه المرحلة في تحديد القضايا الفنية والتنظيمية المهمة التي تؤثر على أعمال الاتصالات في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن فهم كيفية تأثير هذه العناصر على نمو القطاع.
- يهدف البحث الوصفي إلى وصف الارتباط الحالي بين القواعد التنظيمية والاختراقات الفنية وتأثيرها على القطاع.

تصميم البحث سيتضمن تصميم البحث المكونات التالية:

- سيتضمن البحث النوعي مقابلات شبه منظمة مع لاعبين مهمين في مجال الاتصالات، مثل خبراء الصناعة والجهات التنظيمية وكبار المسؤولين التنفيذيين من شركات الاتصالات.
- البحث الكمي: سيتم إرسال الاستبيانات إلى عينة أكبر من الأفراد العاملين في شركات الاتصالات لجمع المعلومات حول انطباعاتهم عن تأثير المتغيرات التكنولوجية والتنظيمية على وظائفهم والصناعة ككل.

طرق جمع البيانات

جمع البيانات النوعية.

الفئة المستهدفة: كبار المديرين والمتخصصين الفنيين والجهات التنظيمية للاتصالات (على سبيل المثال، مسؤولي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وقادة شركات الاتصالات). التعرف على كيفية تأثير الأطر التشريعية والتقدم التقني على نمو وتنافسية صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية.

عملية جمع البيانات:

ستتم المقابلات شخصيًا أو عن طريق مؤتمرات الفيديو، اعتمادًا على توافر المشاركين. سيتم توجيه المناقشة من خلال سلسلة من الأسئلة المفتوحة، مما يتيح للمستجيبين تقديم أفكارهم حول كيفية تأثير السياسات التنظيمية (مثل تنظيم الجيل الخامس وقواعد الأمن السيبراني) على الابتكار التقني واستراتيجية الشركة ونمو الصناعة.

أدوات الدراسة

المقابلات شبه المنظمة: كبار المديرين والمتخصصين الفنيين والجهات التنظيمية للاتصالات (على سبيل المثال، مسؤولي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وقادة شركات الاتصالات). التعرف على كيفية تأثير الأطر التشريعية والتقدم التقني على نمو وتنافسية صناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية.

عملية جمع البيانات:

ستتم المقابلات شخصيًا أو عبر مؤتمرات الفيديو، حسب توفر المشاركين. ستوجه سلسلة من الأسئلة المفتوحة المناقشة، مما يتيح للمستجيبين تقديم أفكارهم حول كيفية تأثير السياسات التنظيمية (مثل تنظيم الجيل الخامس وقواعد الأمن السيبراني) على الابتكار التقني واستراتيجية الشركة ونمو الصناعة.

جمع المعلومات حول انطباعات الموظفين عن تأثير الاختراقات التقنية (مثل الجيل الخامس وإنترنت الأشياء) والأطر التنظيمية على وظائفهم وعمليات الشركة.

عملية جمع البيانات:

سيستخدم الاستطلاع مقياس ليكرت (يتراوح من 1 إلى 5، حيث 1 = أختلف بشدة و5 = أوافق بشدة) لفحص انطباعات العمال عن العديد من المعايير مثل:

- الفائدة المتصورة وبساطة تنفيذ التكنولوجيا الجديدة.
- التحديات المتعلقة بالامتثال التنظيمي.
- أهمية السياسة الحكومية في تعزيز التقدم التكنولوجي.
- تأثير القواعد على القدرة التنافسية والاستراتيجية المؤسسية.

حدود الدراسة

هناك العديد من القيود المهمة التي تحدد نطاق هذا البحث، والتي تؤثر على تفسير النتائج وإمكانية تعميمها. وترجع هذه القيود إلى متغيرات مثل التركيز الجغرافي وحجم العينة والقيود الزمنية والنهج المنهجي المتبع. وفيما يلي القيود الرئيسية للدراسة:

1. القيود الجغرافية

سوف يركز البحث بشكل أساسي على المملكة العربية السعودية. وفي حين أن النتائج قد توفر رؤى حول صناعة الاتصالات في البلاد، فقد لا تكون ذات صلة مباشرة بدول أخرى، وخاصة تلك التي لديها أنظمة تشريعية مميزة أو بنى تحتية تكنولوجية أو ظروف سوقية. إن الخصائص الفريدة لصناعة الاتصالات في المملكة العربية السعودية، والتي تتأثر بعوامل مثل رؤية 2030، وتطوير البنية التحتية الوطنية، واللوائح المحلية، تعني أن النتائج قد تكون أكثر صلة بسياق المملكة وليس أسواق الاتصالات العالمية.

2. قيود العينة.

سوف يشمل البحث عينة من موظفي الاتصالات السعوديين والمتخصصين والجهات التنظيمية. وسيتم اختيار العينة عمدًا من المنظمات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، مما قد يحد من تنوع وجهات النظر. قد لا تعكس استنتاجات الدراسة بشكل كامل وجهات نظر العاملين في شركات الاتصالات الأصغر حجمًا أو أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية أو البعيدة حيث قد يختلف نمو الصناعة. قد لا تغطي العينة جميع مستويات العاملين داخل الشركات نظرًا لأن التركيز سيكون على كبار الموظفين والخبراء، مما يؤدي إلى فهم محدود لوجهات نظر الموظفين في الخطوط الأمامية أو الموظفين الفنيين.

3. الإطار الزمني لجمع البيانات

نظرًا لقيود الوقت، سيتم جمع البيانات في إطار زمني مقيد. قد يحد هذا الإطار الزمني من القدرة على التقاط الاتجاهات أو التحولات طويلة الأجل في صناعة الاتصالات التي تظهر بعد انتهاء البحث. قد لا يتم تمثيل التغييرات التنظيمية أو التطورات التكنولوجية التي تحدث بعد مرحلة جمع البيانات في البحث، وبالتالي تغيير النتائج حول الوضع الحالي للقطاع.

4. التركيز على الجوانب الفنية والتنظيمية.

يركز البحث على العوامل التكنولوجية والتنظيمية وتأثيرها على نمو القطاع. في حين أن هذه اعتبارات مهمة، إلا أنها لا تأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات التي قد تؤثر على أعمال الاتصالات، مثل الطلب في السوق، والمنافسة، والظروف الاقتصادية، أو سلوك العملاء. هذا التركيز يعني أن البحث لن ينظر في اتجاهات السوق الأوسع أو المتغيرات الخارجية الأخرى التي قد تقدم صورة أكثر شمولاً لتطور الصناعة.

5. القيود المنهجية

ستعتمد الدراسة على المقابلات والاستبيانات، والتي لها قيود كبيرة. الذاتية في المقابلات: قد تنطوي المقابلات شبه المنظمة على تحيز المحاور وتفسير ذاتي للإجابة. قد يقدم المشاركون أيضًا استجابات مقبولة اجتماعيًا، خاصة عند

معالجة قضايا حساسة مثل الامتثال التنظيمي أو العقوبات التنظيمية. على الرغم من أن الاستطلاع سيخضع لاختبار تجريبي واختبار الموثوقية، إلا أن الردود قد تتأثر بالتحيزات الشخصية أو تحيز الرغبة الاجتماعية أو موقف المستجيب داخل العمل. في حين سيتم استخدام استراتيجية عينة هادفة لاستهداف مهن معينة، فقد يغفل هذا وجهات نظر بعض القطاعات داخل العمل.

6. التطورات التنظيمية والتكنولوجية

نظرًا للسرعة السريعة لتحسين التكنولوجيا والتغيير التشريعي في صناعة الاتصالات، فقد تصبح الاستنتاجات قديمة إذا ظهرت تطورات جديدة بعد البحث. على سبيل المثال، قد تؤدي التحسينات في تكنولوجيا الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، فضلاً عن التغييرات التشريعية الجوهرية، إلى تغيير بيئة القطاع بعد الانتهاء من البحث، مما يجعل النتائج أقل فائدة بمرور الوقت.

- Al-Alawi, A. I. (2019). Evaluation of telecommunications regulatory practice in the Kingdom of Bahrain: development and challenges. *31*(2). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/334018549_Evaluation_of_telecommunication_s_regulatory_practice_in_the_Kingdom_of_Bahrain_development_and_challenges
- Alhamad, S. H. (2024). The effectiveness of applying the economic and technological dimensions of the kingdom of Saudi Arabia's vision 2030 to achieve the competitive advantage of the Hail Region. *12*. Retrieved from <https://www.frontiersin.org/journals/energy-research/articles/10.3389/fenrg.2024.1337349/full>
- Alsaqer, S. (2024). The role of total quality management in enhancing customer satisfaction in Gulf Cooperation Council (GCC) countries. Retrieved from <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC11299596/>
- Anis Ali, M. I. (2017). Telecommunication sector of Saudi Arabia; Internal and External Analysis. Retrieved from <https://www.semanticscholar.org/paper/Telecommunication-sector-of-Saudi-Arabia%3B-Internal-Ali-Haque/22349719941bc59da7d6d74ec73300f89c7c01bf>
- Bardesi, H. J. (2024). The Effect of Digital Transformation on Saudi Economics Growth. Retrieved from <https://www.asianinstituteofresearch.org/JEBarchives/the-effect-of-digital-transformation-on-saudi-economics-growth>
- Bruton, G. D. (2010). Institutional Theory and Entrepreneurship: Where Are We Now and Where Do We Need to Move in the Future? *24*(3). Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/10.1111/j.1540-6520.2010.00390.x>
- Derouez, F. (2024). Energy, technology, and economic growth in Saudi Arabia: An ARDL and VECM analysis approach. *10*(4). Retrieved from <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10878952/>
- Khunin, L. K. (2024). Impact of Digital Advertising Strategies on the Competitive Advantage of SMEs in KSA. *9*(2). Retrieved from <https://ejbmr.org/index.php/ejbmr/article/view/2285>
- Madhani, P. M. (2009). Resource Based View (RBV) of Competitive Advantages: Importance, Issues and Implications. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/45072537_Resource_Based_View_RBV_of_Competitive_Advantages_Importance_Issues_and_Implications
- Marikyan, D. (2023). Technology Acceptance Model: A review. Retrieved from <https://open.ncl.ac.uk/theories/1/technology-acceptance-model/>
- Sahin, I. (2016). Detailed review of Rogers' diffusion of innovations theory and educational technology-related studies based on Rogers' theory. *5*(2). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/284675572_Detailed_review_of_Rogers'_diffusion_of_innovations_theory_and_educational_technology-related_studies_based_on_Rogers'_theory
- Varoudakis, A. (2014). Regulatory reform and performance in telecommunications: Unrealized potential in the MENA countries. *28*(1), :59-78. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/227426551_Regulatory_reform_and_performance_in_telecommunications_Unrealized_potential_in_the_MENA_countries

Vijayagopal, P. (2024). Regulations and Fintech: A Comparative Study of the Developed and Developing Countries. *17*(8). Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/17/8/324>

Midocean University

Management college

Specialization: Master of Business Administration



Research title

Analysis of the impact of technical and regulatory variables on the development of the telecommunications sector in the Kingdom of Saudi Arabia

Student preparation/

Waleed Saeed AlZahrani

University Number/

242000681

Supervisor/

Dr. Alfaisal Abdelhameed Mohammed	Dr.Fayez Ali Jrad

Year:

2024